

أوجه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف

د. حسين محمد حسين البطاينة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

د. حنان أحمد جاد الله الحتامه، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

ملخص

يهدف البحث إلى الوقوف على أوجه الشبه بين الأسماء المبنية (الضمائر وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات) والحروف، إذ إن هذه الأوجه في الشبه هي سبب بناء هذه الأسماء عند بعض النحاة، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، ولكنها تبنى عندهم إذا أشبهت الحروف، وهو ما عبّر عنه ابن مالك بقوله:

والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مذي

وقد قصرت البحث على هذه الأنواع سابقة الذكر لأن البحث في أسباب بناء الأسماء أبحاث طويلة، لا يحتملها المقام.

فالشبه بين هذه الأسماء والحروف تعددت وجوهه، واختلف من باب إلى آخر، فشبه الضمائر بالحروف يختلف عن شبه الظروف بالحروف، وكذلك أسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام والشروط.

لذلك تعددت آراء العلماء في سبب البناء، واشتجرت أقلامهم في الخوض في هذا الموضوع حتى تشابكت الخيوط، ولم تتضح أسباب البناء الحقيقية.

Abstract

The research aims at investigating the simile rites among building nouns (pronouns , condition nouns , interrogation , demonstratives relative nouns , verbal nouns , phonetic nouns and letters).

These aspects of similarity are the cause of building these nouns as some grammarians believe because it is basic for these nouns to be residentially inflective ,but they are built if the letters are ambiguous .this is what Ibn malik expressed by saying : the noun is divided in to inflective and built for similarity of letters which make it close .

The research has been restricted to the already mentioned types as the investigation of the causes of building nouns is too long to be included here.

اختلفت آراء النُحاة في تحديد أوجه الشَّبه بين الأسماء المبنية والحروف، التي أوجبت بناء هذه الأسماء، فابن مالك يحصر علة البناء في شب الحرف وهذا الشَّبه هو سبب البناء عند سيويه والفرسي⁽¹⁾، بينما ذهب آخرون إلى أنَّ سبب البناء مُتعدد⁽²⁾.

قال ابن عقيل عن علة بناء الأسماء المبنية: «والثاني: المبني وهو ما أشبه الحروف، وهو المعنى بقوله: لشبه من الحروف مدني؛ أي لشبه مُقَرَّب من الحروف، فعلة البناء منحصرة عند المصنف -رحمه الله تعالى- في شبه الحرف، ثم نوع المصنف وجوه الشَّبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شَبه الحرف أو ما تضمَّن معناه، وقد نصَّ سيويه رحمه الله على أنَّ علة البناء كُلُّها ترجع إلى شبه الحرف، وممَّن ذكره ابنُ أبي الرِّبيع⁽³⁾»
وقد أجمل ابن مالك⁽⁴⁾ أوجه الشَّبه بين هذه الأسماء والحروف في خمسة وجوه هي:

1 - الشَّبه في المعنى: فقد يشبه الاسم الحرف في معناه، فيبنى لهذا الشَّبه كَأَيْنَ، فإنَّها متضمِّنة معنى حرف الشَّرط إذا قُصِدَ بها الشَّرط، ومتضمِّنة حرف الاستفهام إذا قُصِدَ بها الاستفهام.

2 - الشَّبه في الإهمال: فبعضُ الأسماء يبنى لشبهه بالحروف المهملة غير العاملة ولا المعمولة كأسماء الأصوات، وأسماء الحروف في فواتح السور.

3 - الشَّبه في الوضع: فالشَّبه في الوضع بين الأسماء والحروف قد يكون سبباً في بناء الأسماء المشابهة للحروف في عدد حروفها، فمنها ما وضع على حرفٍ كبعض الضمائر، ومنها ما وُضِعَ على حرفين نحو: مَنْ وما وهو وغيرها التي تشبه بعض حروف المعاني في عدد حروفها.

4 - الشَّبه في الافتقار: وهو افتقار الاسم إلى جملةٍ على سبيل اللزوم، ومنه افتقار إذا والذي إليها كافتقار بعض الحروف إلى الجملة، فلذلك بُنيت بعض الأسماء لهذا الوجه من الشَّبه.

5 - الشَّبه في العمل: فأسماء الأفعال تعمل في ما بعدها، ولا يعمل شيءٌ بها، وهي بذلك تشبه الحروف العاملة كأنَّ التي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، ولا تتأثر بالعوامل.

فالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات من المبنيات لشبهها بالحروف، وسنعرض لكلِّ باب منها أوجه شبهه بالحروف والتي جلبت له البناء.

أولاً: الضمائر:

الضمائر أو الكنايات حسب تسمية الكوفيين من المبنيات، ويرى بعض علماء اللغة أنَّ الشَّبه بينها وبين الحروف إنّما هو من باب الشَّبه الوضعي.

قال ابن مالك: «وَأَمَّا شَبَه الحرف في الوضع والإشارة به إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ كواو (غَدُوا) وتاء (فَعَلْتُ)، أو على حرفين كاللُّون والألف من (رُحْنَا). وأشيرُ بكون هذا النَّوع شبيهاً في الوضع إلى أنَّ الموضوعَ على حرفٍ أو حرفين حقُّه ألا يكونَ إلَّا حرفاً لأنَّ الحرفَ يُجاءُ به لمعنى في غيره، فهو كجزءٍ لما دلَّ على معنى فيه، فإذا وُضِعَ على حرفٍ أو حرفين ناسبَ ذلكَ معناه بخلافِ الاسم والفعل. فأَيُّ اسمٍ وُضِعَ على حرفٍ أو حرفين فقد أشبه الحرفَ في وضعه، ولا يدخلُ في هذا ما عرضَ له النَّقصُ كدَمٍ فإنَّ له ثالثاً يعود إليه في التَّصغير كدَمِي وفي التَّكسير كدماء وفي الاشتقاق كدَمِي العُصُو.⁽⁵⁾»

فالضمائر حسب رأي ابن مالك تشبه الحروف من جهة الوضع، فكثيرٌ منها على حرفٍ أو حرفين، فُبَيِّنَتْ لذلك الشَّبه، ولم يُشر بكلامه إلى الضمائر التي جاءت على ثلاثة أحرف، ولعلَّ إغفاله إيَّاهَا له سببه، لذلك لا بدَّ من ذكر الشَّبه الوضعي بين الضمائر التي تبيُّ على ثلاثة أحرف نحو: أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَنَحْنُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يَتَأَلَّفُ من ثلاثة أحرف، فهي تشبه في عدد حروفها حروفاً جاءت على ثلاثة أحرف أيضاً نحو على وإلى وإذا الفجائية وغيرها.

ومن الممكن أن تكونَ هناك أوجه شبه أخرى بين الضمائر والحروف منها الجمود لأنَّ الضمائر لا تتصرف كالحروف تماماً، فلا تُنْتَنَى، ولا تُجْمَع، ولا تُصَغَّرُ، وما جاء منها للمثنى والجمع فهو وضع على هذه الحال، والتثنية والجمع فيه أصيلان، وليس بطارئين عليها.

وقد يكون تقدير الضمائر أحد أوجه شبيها بالحروف التي قد تقدَّر أيضاً نحو تقدير حرف الجر كما في قول الفرزدق:⁽⁶⁾

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرْقِيَّةٌ ❖ أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

والضمير قد يقدَّر أيضاً كضمير الشَّأن المحذوف في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾.⁽⁷⁾

وقد تُنْقَلُ الحروف من بابها إلى باب الاسمِيَّة، فتبقى على حالها من البناء لشبيها الوضعي بالحرف نحو: عَنْ وَعَلَى إِذَا بَاشَرَهُمَا حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ، كما في قولنا: مِنْ عَنْ، وَمِنْ عَلَى، فَعَنْ الاسم يشبه عَنْ الحرف في الوضع، وكذلك على الاسم يشبه على الحرف في الوضع، ومثله ما كان مثله.

ومن الممكن أيضاً أن يكون أحد أوجه الشَّبه بين الضَّمائر والحروف اتِّصالَ كليهما بالاسم والفعل، وحُمِلت الضَّمائر المنفصلة على المتَّصلة في ذلك، فُبُنيت حملاً عليها، لنيابة أحدهما عن الآخر.

وقد يكون امتناع التَّنوين في الضَّمائر والحروف أحد أوجه الشَّبه بين الضَّمائر والحروف، فُبُنيت الضَّمائر لذلك.

فوجوه الشَّبه بين الضَّمائر والحروف قد تتعدَّد، وتتجاوز الشَّبه الذي قيَّدها به بعض العلماء.

ثانياً: أسماء الإشارة:

يرى بعضهم أنَّ أسماء الإشارة إنَّما بُنيت لأنَّها تشبه في المعنى حرفاً مقدَّراً لم تضعه العرب، لأنَّ الإشارة معنيٌّ من المعاني ومن حقِّها أن يكون لها حرفٌ يدلُّ عليها كغيرها من المعاني الأخرى كالنفي والاستفهام والشرط وغيرها، إلَّا أنَّ العرب لم تضع حرفاً لها المعنى.

قال ابن عقيل: «ومثالُ الثاني «هنا» فإنَّها مبنيةٌ لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع، فلم يوضع، وذلك لأنَّ الإشارة معنيٌّ من المعاني، فحقُّها أن يوضع لها حرفٌ يدلُّ عليها كما وضعوا للنفي «ما»، وللنهي «لا»، وللتمني «ليت» وللتريجي «لعل»، ونحو ذلك، فُبُنيت أسماءُ الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدَّراً»⁽⁸⁾

ومنهم من جعل بناءها من قبيل شبهها بحرفٍ موجودٍ، فقد نُقلَ عن بعض علماء النُّحو أنَّ أسماءَ الإشارة مبنيةٌ لأنَّها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً، وهو آل العهدية، فإنَّها تشير إلى معهودٍ ذهنيٍّ أو ذِكْريٍّ بين المتكلِّم والمخاطب.

ومن الممكن أن يكون الشَّبه بين أسماء الإشارة والحروف وضعياً، فأكثرُ أسماء الإشارة وضعت على حرفين نحو: (ذَا وَذِي وَذَ وَتَا وَتِي وَتَهْ)، فهذه الأسماء إنَّما بُنيت لشبهها الوضعي بالضمائر نحو: (هو وهي ونا وغيرها).

وأما ما استعملَ منها للمثني فقد خرج عن بابه وعُومِلَ معاملةً ما صار إليه.

وأما ما دلَّ على الجمع منها فحُمِلَ في بنائه على المفرد المشابه للحروف في وضعها.

وأما ما أُشْبعت فيه حركة آخره من أسماء الإشارة نحو: (ذِهْيَ وَتِهْيَ) وما هُمَز منها نحو: (ذَاءَ) فهو إمَّا أن يُقالَ فيه: إنَّه أشبه الحروف الثلاثية الوضع نحو: على وإلى وبلى وغيرها، وإمَّا أن يُقالَ: إنَّ الإشباع لا اعتداد فيه لأنَّه زائدٌ، وليس من الأصول، فيبقى اسم الإشارة على حرفيه الأصليين، ويمكن أن يُقالَ أيضاً: إنَّه محمولٌ على المفرد

الأصلي الذي يشبه الحروف في الوضع.

ثالثاً: أسماء الأفعال:

ذهب النحاة إلى أنَّ شبه أسماء الأفعال بالحروف من حيث عملها بما بعدها هو سبب بنائها، إذ إنها تُؤثِّر ولا تتأثَّر. قال ابن عقيل: «وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل؛ فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.»⁽⁹⁾

وأرى أنه قد يكون الشبه المعنوي بين أسماء الأفعال والأفعال المبنية أصلاً هو سبب بناء أسماء الأفعال، فأسماء الأفعال إنما بُنيت لمشايتها المعنوي بالأفعال المبنية كما في صه بمعنى اسكت، وحذار بمعنى احذر، وهلمَّ بمعن أقبل وهيات بمعنى بُعد وأفَّ بمعنى أتضجَّر.

وما جاء من هذه الأسماء للمضارع إنما بُني لمشايتها المعنوي بالفعل المضارع أيضاً قبل إعرابه نحو أفَّ بمعنى أتضجَّر، أي: قبل مضارعتة الأسماء، فهو يشبه المضارع المبني لا المعرب، إذ الأصل في الأفعال كلها البناء، ولكثرتها قد تشبه الأسماء المعربة، فتعرب كالمضارع الذي أشبه الأسماء، أمَّا (سَقَيْاً لك) وما جاء على نحوه فلا حُجَّة فيه لأنَّ سَقَيْاً مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: سَقَاكَ اللهُ سَقِيّاً، فالدُّعاء مستفادٌ من الفعل لا الاسم، فلا شبه له بالفعل.

وهناك وجه آخر، وهو أن يكون المصدر النائب عن فعله نحو هذا الموضع محمًى من البناء كما حُمِّيَ أي من البناء على الرُّغم من مشابته الحروف في أكثر من معنى، وقد يكون ذلك لكثرة استعمال العرب المصدر موضع الفعل.

وقد يكون اسم الفعل إنما بُني لمشايتها بالحرف من حيث إنه لا محلَّ له من الإعراب، فهو لا تعمل في العوامل.

أمَّا تشبيه بعضهم اسم الفعل بالحرف من حيث إنه يعمل في ما بعده، فهو لا حُجَّة فيه لأنَّ من الحروف ما لا يعمل، ومن الأسماء المعربة ما يعمل، فلا حُجَّة في ذلك، إذ إنَّ أسماء الذوات والمعاني الواقعة مبتدأً تعمل في الخبر كما يعمل الحرف إنَّ به، والمشتقات تعمل في ما بعدها عمل الفعل، وهي أيضاً تشبه في ذلك الحروف العاملة، ولم يُبين شيء منها.

وقد يكون بناء أسماء الأفعال من قبيل جمودها، فهي غير متصرفة.

جاء في اللسان لابن منظور: «زعم سيبويه أن هَلُمَّ (ها) ضمت إليها (لَمْ)، وجُعِلتا كالكلمة الواحدة، وأكثر اللغات أن يقال: هَلُمَّ للواحد والاثنتين والجماعة،

وبذلك نزل القرآن: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب/18) ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ (الأنعام/150)، وقال سيبويه: «هَلُمَّ في لغة أهل الحجاز يكون للواحد والاثنيين والجمع والذكر والأنثى بلفظ واحد، وأهل نجد يُصَرِّفُونَهَا، وَأَمَّا في لغة بني تميم وأهل نجد فإنهم يُجْرُونَهُ مَجْرَى قولك: رُدُّ؛ يقولون للواحد: هَلُمَّ كقولك: رُدُّ، وللثنيين: هَلُمَّ كقولك: رُدَّا، وللجمع: هَلُمُّوا كقولك: رُدُّوا، وللأنثى: هَلُمِّي كقولك: رُدِّي، وللثنتين كالاثنتين، ولجماعة النساء: هَلُمُنَّ كقولك: ارُدُّنَّ»⁽¹⁰⁾.

وبناءً على ما تقدّم من قول سيبويه يمكن أن يكون جمودُ أسماء الأفعال هو أحد وجوه شبهها بالحروف من حيث إنّ الحروف لا تتصرّف، ولذلك بُنيت أسماء الأفعال لأنّه عندما اتّصلت بالضّمائر في لغة بني تميم عُوملت معاملة الأفعال المبنية وخرجت من باب الاسميّة.

وقد تكون بعض أسماء الأفعال المنقولة من باب الحرفيّة إلى باب أسماء الأفعال مبنيةً لشبهها اللفظي بما نُقلت عنه نحو: عليك وإليك، فمثل هذه الأسماء يشبه الحروف التي نُقل عنها لفظاً، فبُنيت لهذا الوجه من الشّبه.

رابعاً: أسماء الأصوات:

أسماء الأصوات نوعان: منها ما يُنادى أو يُزجر به غير العاقل نحو: جئ جئ⁽¹¹⁾ وسُع سُع⁽¹²⁾، وحاحا وعاعاوكخ وذهُو⁽¹³⁾ غيرها.

ومنها ما حُكي به صوتنحو: غاق حكايةً لصوت الغراب، وطق حكايةً لصوت وقع الحجارة.

وأسماء الأصوات من المبنيات، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ البناء فيها لمشابهتها الحروف في الإهمال.

قال ابن هشام: «والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة»⁽¹⁴⁾.

وقال ابن مالك: «وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء؛ لأنّها غير عاملة ولا معمولة، فأشبهت الحروف المهملة»⁽¹⁵⁾.

وقال ابن عقيل في شرحه: «وأما أسماء الأصوات فهي مبنيةٌ لشبهها بأسماء الأفعال»⁽¹⁶⁾.

وأرى أنّه من الممكن أن يكون وجهُ بناء هذه الأسماء على وجهين أيضاً:

الأول: وهو الشَّبه المعنويُّ بين ما يُستعملُ منها لنداء أو زجر غير العاقل وبين الفعل؛ فأسماءُ الأصوات هذه تشبه الأفعال في معناها، وهي تشتركُ بذلك مع أسماء الأفعال التي أشبهت الأفعال في معناها؛ فكلا الاسمين (أسماء الأصوات لغير العاقل وأسماء الأفعال) يدلُّ على معنى الفعل، فهذا الشَّبه بينها وبين الأفعال المبنية سبب بنائها.

الثاني: وهو الشَّبه الافتقاري بين ما يُستعملُ منها لحكاية الأصوات وبين الحروف التي لا يتَّضح معناها إلَّا من خلال ما تدخلُ عليه، فاسم الصوت لا يُفيدُ معنىً إلَّا من خلال السياق، وكذلك حروفُ المعاني، فهذا الشَّبه بينها وبين الحروف من حيث افتقارها إلى ما يوضِّح معناها قد يكون أحد أسباب البناء فيها.

وقد تفرَّق أسماءُ الأصوات باٍها، فتصير مثل ما صارت إليه.

قال السيوطي: «وشذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متمكِّن كقوله:

إِذَا لَمَّيْ مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ

أعرب (غاق) لوقوعه موقع غراب»⁽¹⁷⁾

وذهب بعضهم إلى أنَّ الاسم المختوم باسم صوت نحو: سيويه وخاليوه وعمرويه وغيرها إنَّما بُنيتُ لأنَّها مختومةٌ باسم صوت.⁽¹⁸⁾

خامساً: الأسماء الموصولة:

يرى كثيرٌ من العلماء أنَّ الأسماء الموصولة إنَّما بُنيت لشبهها الافتقاري بالحروف، فهي تفتقر إلى جملة الصِّلة التي توضِّح معناها، وكذلك الحروف، فهي تفتقر إلى ما بعدها ليوضِّح معناها، فلا معنى لها من دونه.

وما تقدَّم يقرِّبنا من الشَّبه الحقيقي، وهو الشَّبه بين الأسماء الموصولة والحروف الموصولة، وتعبير آخر بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي، فكل الموصولين يحتاجُ إلى صلة، ويختلفان في العائد فقط، فالموصول الاسمي يحتاجُ إلى عائدٍ في صلته، بينما الموصول الحرفي لا يحتاجُ إلى ذلك العائد لأنَّ الضمير لا يعود على الحرف.

ويُقوِّي هذا الرأي أنَّ الاسم الموصول (الذي) استخدم موصولاً اسمياً وحرفياً. قال الأشموني: «الموصول الحرفي: كلُّ حرفٍ أوَّل مع صلته بمصدرٍ، وذلك ستَّة: أنَّ وأنَّ وما وكَي ولو والذي نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (العنكبوت/51)، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة/184)، ﴿يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص/26)، ﴿لَكِنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الأحزاب/37)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ﴾ (البقرة/96)،

﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة/69).⁽¹⁹⁾

وقد يكون وجه الشَّبه بين الأسماء الموصولة والحروف الشَّبه المعنوي بينها وبين أَل الموصولة حسب رأي من ذهب إلى حرفيّتها.⁽²⁰⁾

قال المرادي: «وفيها ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّها حرفٌ تعريفيّ، لا موصولة، وهو مذهب الأخفش.

والثاني: أنّها حرفٌ موصولٌ، لا اسم موصول، وهو مذهب المازني.

والثالث: أنّها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور.⁽²¹⁾

سادساً: أسماء الاستفهام:

بنيت أسماء الاستفهام لشبهها المعنوي بحروف وضعت لهذا المعنى نحو: الهمزة وهل، باستثناء اسم الاستفهام (أَيّ) الذي فارق بابه في لزومه الإضافة فزال بناؤه. قال العكبري: «وجميع أسماء الاستفهام مبنية لتضمُّنها معنى الهمزة إلا (أَيّا) فإنّها معربة قالوا: لأنّها حملت على نظيرها وهو بعضٌ، ونقيضها وهو كلّ لأنّها لا تنفك عن الإضافة كما لا ينفكّان عنها، والإضافة من أحكام الأسماء فإذا لزمّت عارضت ما فيه من معنى الحرف، فلم يُقَوَّ على بناءها.»⁽²²⁾

سابعاً: أسماء الشرط:

بنيت أسماء الشرط لشبهها المعنوي بحروف وضعت للشرط نحو (إنّ) اللذين يفيدان معنى الشرط، ومن الممكن أن تكون هذه الأسماء بنيت لشبهها بالحروف الجازمة في العمل، فأكثر أسماء الشرط يجزم فعلي الشرط والجواب، فهي تشبه الحروف الجازمة التي تجزم الفعل المضارع، وحملت غير الجازمة عليها في البناء.

ويرى كثير من النُّحاة أنّ وجوه الشَّبه بين الأسماء المبنية والحروف قد تتعدّد في النُّوع الواحد كالضّمائر التي تشبه الحروف في الوضع والافتقار والمعنى.⁽²³⁾

خاتمة البحث:

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

- اختلف النحويون في أسباب بناء الأسماء المبنية، فذهب قسمٌ منهم إلى أنّها بنيت لشبهها بالحروف، وذهب آخرون إلى خلاف ذلك كالتركيب وشبهها بالفعل المبني.
- قد يكون سبب البناء في النُّوع الواحد من المبنيات متعدّداً، فأدناها أن تشبه المبنيات في وجه يكون سبباً في بناءها لا يناقضه ما يُمكن فيه الإعراب.

- لازال الشَّبه بين الأسماء المبنية بحاجة إلى الكثير من الجهد في البحث والتَّصنيف والقياس للوقوف على أسباب البناء الحقيقية للأسماء.
- قد يكون وجه الشَّبه في باب من الأسماء المبنية خاصاً بقسمٍ منه، وقد يشمل الباب كلّهُ مثل أسماء الإشارة.
- قد يعرض للمبني ما يزيل بناءه كالتثنية والجمع، وقد يُنقل من بابه ويبقى بناؤه.

العوامش:

- (1) - انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980، 1/28.
- (2) - السابق، انظر الهامش 1/29 حيث ورد: (فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني...).
- (3) - السابق، ق 1/28-29.
- (4) - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط 1، 1982، 1/216.
- (5) - السابق، 1/217-218.
- (6) - الفرزدق، ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1987، ص 362.
- (7) - المزمع، ل/20.
- (8) - شرح ابن عقيل، 1/32.
- (9) - السابق، 3/1384.
- (10) - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (هلم/4694). وانظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1/252.
- وانظر آراء سيبويه: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1/252 و 3/529.
- (11) - ابن منظور، اللسان، مادة (جأجأ) باب الهمزة فصل الجيم. جاء فيه: «جئ جئ: أمر للإبل بورود الماء، وهي على الحوض».
- (12) - ابن منظور، اللسان، مادة (سجع) باب العين فصل السين. جاء فيه: «سَع سَع: زجر للمعز».
- (13) - وكلها أصوات لزجر أو مناداة غير العاقل.
- (14) - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1979، 4/93.
- (15) - شرح الكافية الشافية، 3/1397.
- (16) - شرح ابن عقيل، ل/2/307.

- (17) - السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979، 5/129.
- (18) - انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، 1993، 1/159.
- (19) - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1955، 1/81.
- (20) - هو مذهب المازني. انظر: الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992، ص 202.
- (21) - الجني الداني في حروف المعاني، ص 202.
- (22) - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1995، ص 134.
- (23) - شرح ابن عقيل، 30-29/1. حيث جاء في الهامش: فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد...، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 3/80، حيث جاء فيه إن أسباب بناء الاسم هي: «تضمّن معنى الحرف ومشابهة الحرف والوقوف موقع الفعل المبني، فكل مبني من الأسماء فإن سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر».

